

تحديات العلاقة الثقافية بين الفلسطينيين في مناطق الـ48 والعالم العربي

إياد برغوثي

الملخص

ترمي هذه الورقة السياساتية إلى فهم تحديات العلاقة الثقافية بين الفلسطينيين في مناطق الـ48 والعالم العربي، وفحص إمكانيات تغيير الوضع القائم لهذه العلاقة في ظلّ التحوّلات السياسيّة في العقدين الأخيرين، على مختلف الصُّعد، وبخاصّة تلك التي أُنّرت على مفهوم وممارسات "التطبيع الثقافي".

تكمّن أهميّة هذه الورقة في كونها تقوم بترتيب هذه القضية الشائكة، وتقدّم مراجعةً للتعريفات وتصوّراتٍ جديدةً لمفاهيم العلاقة الثقافية والتطبيع الثقافي، من منظور العرب الفلسطينيين في مناطق الـ48، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيّة واقعهم السياسي والقانوني، والأهميّة السياسيّة المناهضة للتطبيع عمومًا، والتطبيع الثقافي على وجه التحديد، في الإطار الوطني والإقليميّ الأوسع، ولا سيّما مع صعود حركة المقاطعة "بي دي إس" (Boycott, Divestment and Sanctions - BDS) ونشاطها في المجال الثقافي واهتمامها بتحديد معايير خاصّة للجماهير الفلسطينيّة في مناطق الـ48.

تعتمد الورقة في قسمها التحليلي على منهجيّة تحليل حالات دراسيّة، تمثّل جوانب عدّة من المسألة قيد البحث، لفهم "الواقع" وتحديد التحوّلات والمواقف والتحدّيات والآفاق، من خلال حالتين دراسيّتين، تمثّل الأولى علاقة ثقافيّة فرديّة (زيارة الفنّان محمّد بكري إلى لبنان في خريف عام 2017)، والثانية علاقة ثقافيّة جماعيّة (اتّحاد

الكتاب العرب الفلسطينيين - 48).

توصي هذه الورقة، بناءً على المراجعة التاريخية وتحليل الوضع القائم، بتشكيل حراك ثقافي فلسطيني مستقل، من فنانين ومبدعين ومثقفين فلسطينيين ومبادرين ثقافيين من مناطق الـ48، يهتم بقضية العلاقة الثقافية، وباعتماد مضمون "مبادئ ومعايير تطبيق المقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل من قبل الجماهير الفلسطينية في أراضي العام 1948"، التي أعلنتها الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل، كقاعدة أساسية لمساحات وضوابط العمل الثقافي، وباستمرار وزارة الثقافة الفلسطينية بدورها وإجراءاتها لتسهيل مشاركة المبدعين الفلسطينيين في الأنشطة والمشاريع وبرامج الدعم الثقافية الفلسطينية والعربية والعالمية، وبتكثيف النشاط الإعلامي المُمنهج حول الثقافة في أوساط الفلسطينيين في الداخل، وتشكيل لجنة دبلوماسية ثقافية فلسطينية تعمل على تغيير جذري للتوجهات القائمة بشأن مسألة العلاقة الثقافية مع الفلسطينيين في مناطق الـ48، في دول ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة لهم، كمصر والأردن على سبيل المثال. يسعى هذا البحث لأن يكون مصدرًا للمبدعين والناشطين والباحثين الأكاديميين والمسؤولين الثقافيين والسياسيين العرب والفلسطينيين بشأن هذه القضية، ولا سيما في ظلّ سُخج الكتابات الأكاديمية أو السياسية عنها، ولأنّ يسهّل تحديد الخطوات العملية المستقبلية لسبل تعزيز العلاقة الثقافية بين الفلسطينيين وامتدادهم العربي.

1. المقدمة

تنطلق هذه الورقة من اعتبار انتماء الفلسطينيين في مناطق الـ48 إلى الثقافة العربية أمرًا طبيعيًا ومفهومًا ضمناً، من النواحي السياسية والوجدانية والتاريخية والحضارية.

تطوّرت الهوية العربية، في العصر الحديث، مرتكزة على الجامع الثقافي، وخصوصاً اللغة العربية والإراث الثقافي والحضاري الذي أنتج بها، كأساس لبلورتها كهوية سياسية قومية. بيدّ أنّه مع التقسيم الاستعماري للمنطقة بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، ومن ثمّ الانتقال إلى عهد الاستقلال، أخذت في التشكّل هويات ثقافية وطنية محلية بحثت عن خصوصية وتمايز عن الهوية العربية العامة، بدرجات متفاوتة، وذلك من خلال جهد مؤسسات تلك الدول ونخبها، الحاكمة والمعارضة، وعلى هذا الأساس عُرفت الآداب والفنون الحديثة، التي نتجت في إطار الدول / الكيانات الوطنية في العالم العربي، فصار هناك -مثلاً- أدب مصري، وفنّ عراقي، وشعر فلسطيني، وسينما لبنانية، ومسرح سوري، وموسيقى جزائرية، إلخ... لكنّها في المحصلة شكّلت روافد في ثقافة عربية من سماتها جدليّة التجزئة والجمع.

منذ نكبة العام 1948، حالت ظروفُ العزلة الفعلية والانقطاع عن العالم العربي ومراكزه الثقافية والحدود الجيو-سياسية والتقييدات الأمنية، ومُجْمَلُ ظروف الصراع السياسي الإقليمي، وعدمُ القدرة على التواصل المباشر، حالت دون بناء علاقات طبيعية بين الفلسطينيين في مناطق الـ48 والمحيط العربي، في مختلف المجالات (بما في ذلك المجال الثقافي)؛ إلا أن الثقافة - لما تحمله من أبعاد جمالية وقيمية وهوياتية، ولكونها قابلة للانتقال والوصول بوسائط مختلفة، ويمكن استساقها بطرق مختلفة- شكّلت استثناءً. فمنذ الأيام الأولى بعد النكبة، استمع الفلسطينيون في الداخل عبر الراديو إلى الإذاعات العربية التي بثت الموسيقى والمسرحيات المسجلة، وشاهدوا الأفلام المصرية في دور السينما المحلية، وبعد ذلك أعادوا طباعة الكتب العربية، والتقطوا بث التلفزيونات العربية وتابعوها باهتمام. بيّد أن الأمور كانت غالباً في اتجاه واحد؛ فقد وضعت الظروف والحدود الجيو-سياسية عوائق إزاء إعادة تشكّل هذه العلاقة الثقافية كعلاقة طبيعية.

تعالج هذه الورقة مسألة العلاقة الثقافية بين الفلسطينيين في مناطق الـ48 والعالم العربي، من خلال التعمّق في مفهوم "التطبيع" الذي يعيق، كمفهوم وممارسة، بناء هذه العلاقة بشكل طبيعي، كعلاقة تواصل بين أفراد ومجتمعات ينتمون إلى الهوية القومية والثقافية ذاتها.

ترمي الورقة إلى تحليل وفهم مصطلح "التطبيع الثقافي" وتأثيره على العلاقة الثقافية بين الفلسطينيين في مناطق الـ48 والعالم العربي، وفحص إمكانيات تغيير الوضع القائم لهذه العلاقة في ظلّ التحوّلات السياسية في العقدين الأخيرين.

العلاقة الثقافية، بحسب المؤرخ الياباني إكيبيرا إيربي، هي "التفاعل المباشر أو غير المباشر بين ثقافتين أو أكثر. يشمل التفاعل المباشر اللقاءات الجسدية بين الأشخاص، ومع المنتجات الإبداعية من ثقافة أخرى، ويشمل التفاعل غير المباشر التأثير الثقافي في الفكر والأدب والموسيقى والفنون، وكذلك الأفكار النمطية المسبقة عن الجماعة الأخرى". يُستخدم هذا المصطلح، في المعتاد، في الأبحاث والأدبيات ذات الصلة بالعلاقات الدولية، ضمن ما يُطلق عليه الدبلوماسية الثقافية، ويُعتبر ضمن مصادر "القوة الناعمة" للدول.

يكمن التحدي الذي تسعى هذه الورقة لتجاوزه في أنّ العلاقة الثقافية بين الأشخاص والمبدعين والأطر الفلسطينيين من مناطق الـ48، والعالم العربي، توضع غالباً -وعلى نحو أوتوماتيكي- في دائرة المقاطعة، فتُحظر باعتبارها ضمن التطبيع الثقافي، الذي تناضل ضده الشعوب والمجتمعات المدنية والنخب الثقافية العربية، وبخاصة في الدول التي وقّعت اتفاقيات سلام مع إسرائيل وتمارس التطبيع على مختلف أشكاله.

يأتي الزج التاريخي للمبدعين الفلسطينيين من مناطق الـ48 في إطار العلاقات

"المحرمة" وطنياً وقومياً لكونهم يحملون، كأفراد، جواز السفر الإسرائيلي، ولمشاركة عدد منهم في أعمال فنيّة إسرائيلية، أو لحصول مؤسّساتهم أو إنتاجاتهم الفنيّة على تمويل إسرائيليّ أو جوائز إسرائيلية، ولوجود تصوّرات نمطيّة سلبية عن فلسطينيّ الـ48 على أنّهم "عرب إسرائيلي" بسبب علاقتهم بإسرائيل كمواطنين حاملين لجنسيّتها، ويعيشون فيها ويطالبون بحقوقهم المدنيّة منها.

من جهة أخرى، يرى الفلسطينيون في مناطق الـ48 أنفسهم جزءاً عضوياً من الشعب الفلسطينيّ والأمة العربيّة، وأنّهم امتداد للثقافة العربيّة، التي هي هويّتهم الأساسيّة، وأنّ من حقّهم التواصل الثقافيّ مع العالم العربيّ كعرب وفلسطينيّين حافظوا على هويّتهم الثقافيّة والوطنية والقومية على الرغم من كلّ التحديات الصعبة وسياسات التشويه والأسرلة التي واجهوها، وأنّ حمل المواطنة الإسرائيليّة (التي هي منقوصة أصلاً في دولة اليهود التي تمارس ضدّهم التمييز العنصريّ) كان وما زال شرطاً للبقاء في الوطن وليس تهمة، وأنّ حصولهم على حقوقهم المدنيّة هو تعزيز لوجودهم وحقّ لهم كمواطنين، ويعدّون اعتبار العلاقة معهم تطبيقاً غنياً وظلماً تاريخياً وتكريساً لعزلتهم المستمرّة منذ النكبة.

تأتي أهميّة هذه الورقة في ظلّ التحوّلات، على صعد عدّة، في العقدين الأخيرين، التي زادت إمكانيّات بناء العلاقات الثقافيّة، وزادت كذلك الحملات والنقاشات الحادّة والصعبة بشأن موضوع التطبيع الثقافيّ. وربما كان أبرز هذه التحوّلات الأخيرة هو صعود وتأثير حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS)، والتي أسّست الحملة الفلسطينية للمقاطعة الثقافيّة والأكاديميّة الناشطة في المجال الثقافيّ، كوسيلة مقاومة لاغنيّة، وما نتج عن نشاطها المكثّف من طرح متجدّد لتعريف التطبيع الثقافيّ وخصوصيّة الفلسطينيين في مناطق الـ48.

ستقوم هذه الورقة، التي سعت أن تتركز في المسألة قيد البحث دون أن تتوسّع في مسائل هامّة مرتبطة بها، بقراءة تطوّر مفهوم التطبيع تاريخياً، في أيّ ظروف بدأ استخدامه في سياق الصراع العربيّ - الإسرائيليّ، وتشخيص التحوّلات التي أثّرت على تأسيس الحركات المناهضة للتطبيع عمومًا، وعلى المفهوم ذاته، والتطرّق إلى ما يتعلّق بخصوصيّة الفلسطينيين في مناطق الـ48، وذلك كمدخل ضروريّ لوضع فهم وتحليل للوضع القائم في هذا الشأن، بغية تحديد أولويّات العمل الثقافيّ والسياسيّ المطلوبة في هذه المرحلة التاريخيّة لتجاوز معيق التطبيع كتحدٍّ سياسيّ، وخلق حالة أوسع من التواصل الثقافيّ، دون المسّ بالنضال ضدّ التطبيع مع إسرائيل بلا حلّ عادل للقضيّة الفلسطينيّة.

ستسهم هذه الورقة في ترتيب هذه القضيّة الشائكة وتقديم تصوّر جديد لمفهوم العلاقة الثقافيّة ولآليّات بنائها وتطويرها، من زاوية نظر العرب الفلسطينيّين في الداخل وعلاقتهم بالعالم العربيّ، ومن منظور يرى أهميّة تعزيز الهويّة الثقافيّة العربيّة

والفلسطينية ودعم التواصل مع المبدعين والإنتاج الثقافي والفني للفلسطينيين في مناطق الـ48 مع العالم العربي، أخذاً بعين الاعتبار خصوصية واقفهم السياسي والقانوني، كما يرى مسألة التطبيع والتطبيع الثقافى قضية سياسية حساسة وبالغة الأهمية في الإطار الأوسع الوطني والإقليمي.

ستشمل الورقة استعراضاً مقتضباً لتاريخ مفهوم التطبيع الثقافى، وخصوصية الفلسطينيين في مناطق الـ48، واستعراض وتحليل حالتين دراسيتين مختلفتين لفهم وضع العلاقة الثقافية القائم. يعتمد الاستعراض والتحليل على دراسات ومقالات صحفية ومواد إعلامية ووثائق مدنية ذات صلة. في نهاية الورقة، ستقدم توصيات معتمدة على نتائج الدراسة.

2. مراجعة حول التطبيع

1.2. حول تاريخ التطبيع

يشير عزمي بشارة، في مقاله "في تطبيع غير الطبيعي"، أن مصطلح التطبيع ليس شعراً قائماً بذاته، بل هو اختصار لعبارة تطبيع العلاقات مع دولة الاحتلال، وذلك في سياق عملية التسوية العربية الإسرائيلية، ولا سيما المفاوضات التي جرت بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد (1979) بين إسرائيل ومصر، لغرض التوصل إلى مجموعة اتفاقيات سُميت اتفاقيات التطبيع، وقد استخدم رئيس الحكومة المصري الأسبق، مصطفى خليل، هذه التسمية في وصف ثمانى اتفاقيات وقّعها مع الطرف الإسرائيلي؛ وكانت الجهات الرسمية الإسرائيلية، قبل ذلك، تسرف في استخدام عبارة "تطبيع العلاقات" الاقتصادية والثقافية وغيرها، للتحذير من اقتصار السلام على فتح السفارات، كما ألحّت في وسائل الإعلام خلال المفاوضات على تطبيع العلاقات، كمطلب جوهري، تعزيزاً لاتفاقيات السلام وتوثيقاً لمصداقيتها. وقد تحوّل رفض تطبيع العلاقات مع العدو أو "الكيان الصهيوني" أو "الكيان الغاصب" إلى شعار القوى السياسية المعارضة لاتفاقيات السلام. والتقى خلف هذا الشعار مؤيدو "السلام العادل" غير المنفرد، على أساس حلّ عادل لقضية فلسطين، مع رافضي أي نوع من السلام، واختُصر المشترك بـ "رفض التطبيع" (بشارة، 2016).

في البداية، انحصرت حركة مناهضة التطبيع في مصر، إلا أنّ الأمر تغيّر بعد مؤتمر مدريد للسلام، كما يشرح الكاتب الأردني هشام البستاني، في مقاله "مقاومة التطبيع: ورقة مفاهيمية": "مع انطلاق أعمال مؤتمر مدريد للسلام (1991) الذي حضرته منظمة التحرير الفلسطينية وحكومات دول الطوق (سوريا، لبنان، الأردن) والراعيين [كذا في الأصل؛ والصواب: والراعيان] (أميركا والاتحاد السوفياتي) لإطلاق عملية "السلام" مع "إسرائيل" التي كانت حاضرة أيضاً،

ولتمهيد الطريق أمام توقيع معاهدة أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية (1993) ومن ثمّ معاهدة وادي عربة مع النظام الأردنيّ (1994)، وخروج العلاقات التي جمعت النظام الرسميّ العربيّ بالمؤسّسات الصهيونيّة من ضبابية السريّة إلى وضوح العلن، وتحوّل "إسرائيل" على الصعيد الرسميّ العربيّ إلى "شريك" أو "صديق" في أسوأ الأحوال، بما في ذلك افتتاح ممثليّات دبلوماسية أو تجاريّة لها في كثير من العواصم العربيّة، والمجاهرة بإقامة علاقات تجاريّة أو سياسيّة أو ثقافيّة أو غيرها في أخرى، أو إلى دولة معترف بها على حدود الأراضي المحتلّة قبل عام 1967 مع عدم التحرك لاستعادة الأراضي المحتلّة الأخرى ضمن هذا المنطق (الضفة الغربيّة، غزّة، شبع، الجولان، وغيرها) والقبول بـ/ والمحافظة على "الأمر الواقع" في أحسنها؛ مع كلّ هذا، تحوّل التطبيع في تسعينيات القرن الماضي من المستوى الرسميّ والمجال السياسيّ (الذي كان مطبّعاً في الأساس قبل كلّ تلك الاتفاقيّات والمعاهدات) إلى قضيّة عمّت المنطقة العربيّة كاملة بكامل مستوياتها، وصارت مفردات مقاومتها جزءاً يوميّاً من النضال الشعبيّ لكلّ شعوبها، إذ صار تحدّيّ التطبيع تحدّيّاً عاماً يطلّ برأسه في كلّ مكان: من القطاع السياحيّ، ومن التجارة والمنتجات الاستهلاكيّة، ومن مهرجانات الأفلام واللقاءات الثقافيّة، ومن الصحافة والإعلام، ومن المجال السياسيّ ذاته طبّعاً (البيستاني، 2013).

ويعتبر محمّد عليّ خالدي، في مقاله "حول معنى التطبيع وجدوى المقاطعة"، أنّ الصراع ضدّ التطبيع "هو من بين الوسائل القليلة اللاعنفيّة المتاحة للمواطنين العرب العاديّين. فالتطبيع يعني أنّ الصراع قد انتهى. إنّه يعني أنّنا قبلنا بالاستعباد الدائم للشعب الفلسطينيّ وبقتلهم العشوائيّ، وأننا وعلى رغم من ذلك أتجهنا نحو إقامة علاقات عاديّة مع الدولة التي تستعبدهم وتقتلهم يوميّاً. إنّ مقاومة التطبيع هي إحدى الوسائل القليلة المتاحة للعرب للتعبير عن رفضهم لقرارات زعمائهم" (الخالدي، 2010).

ويقول شريف الموسى، في مقاله "نقاشات حول "بين مكافحة التطبيع العربيّة"، وال"بي دي إس" العالميّة": "حاول، ولا يزال، المجتمع المدنيّ العربيّ والمواطنون عموماً تعويض التراجع الذي أصاب المقاطعة الرسميّة، ولا تزال إسرائيل منبوذة بالنسبة لمعظم الشعب العربيّ، ولا يزال سلوكها العدوانيّ المستمرّ يضمن بقاء مقياس العداوة عنده عالياً، مضميناً على المقاطعة قيمة رمزيّة عظيمة أيضاً [...] المراد من ذلك (أي منع ما سُمّي بـ "تطبيع العلاقة مع إسرائيل") ليس فقط العلاقات المادّيّة، وإنّما محاولة ترويض وتعويد عقل الإنسان العربيّ على قبول إسرائيل كوجود عاديّ في المنطقة، وهو بالضبط ما تحاول إسرائيل اليوم تحقيقه بوسائل شتى، مستغلّة الانقسامات العميقة والاحتراب المنهك داخل الدول العربيّة" (الموسى، 2018).

ويضيف الموسى قوله: "بينما كانت المقاطعة العربيّة الرسميّة تتآكل، بدأت موجة

جديدة من حملات المقاطعة على مستوى العالم في الظهور، بدعوة من المجتمع المدني الفلسطيني في البداية (2005)، وبعدها أخذت الحملات حياة خاصة بها، وأصبحت معروفة ببساطة بالأحرف الأولى "بي دي إس"، أي مقاطعة، عقوبات، وسحب استثمارات. لقد جذبت "بي دي إس"، بمرور الوقت، مؤيدين دؤوبين في العديد من البلدان، ما أجبر إسرائيل على الدخول في معركة شرسة، في محاولة لفرملة الحركة وإحاق الهزيمة بها في النهاية. إن "بي دي إس" هي حملة لمواطنين ومجتمع مدني بالكامل، تسعى لجعل الأفراد والجماعات يعيدون التفكير في نظرهم غير المدروسة لإسرائيل وفي تعاملهم معها، إلى أن تدفع النخبة الإسرائيلية ثمنًا للاحتلال والتشريد والاضطهاد التي ارتكبتها دولتهم ضد السكان الأصليين في فلسطين" (الموسى، 2018).

2.2. حول تعريف التطبيع:

التطبيع، في اللغة، هو مصدر الفعل "طَبَعَ"؛ وَ "دعا إلى تطبيع العلاقات مع العدو" تعني: دعا إلى جعلها طبيعية عادية. كما يحمل الفعل "طَبَعَ" معاني أخرى، نحو: طَبَعَ الحيوانات المفترسة أي عوّدها على الانقياد والمطاوعة.

لكنّ تعريف التطبيع في القاموس السياسي أقل وضوحًا، ويُعتبر عدم الوضوح هذا إشكاليّة في حدّ ذاتها ومصدرًا لاختلافات الرأي. هناك، على وجه العموم، توجّهان لتعريف التطبيع: الأوّل تعريف مُطلق، والثاني تعريف تفصيلي.

على سبيل المثال، بحسب التوجّه الأوّل (المطلق)، يعرف سمير أحمد التطبيع في كتابه "غزو بلا سلاح - التطبيع المستحيل" على النحو التالي: "كلّ فكر أو قول أو فعل أو عمل اختياريّ أو صمت عن، أو قبول لفكر أو فعل أو عمل، يؤدّي إلى، أو يعمل على إزالة حالة العداء مع المحتلّ الصهيونيّ الدخيل، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة" (أحمد، 2001). يُعتبر هذا التوجّه انعكاسًا لكون مناهضة التطبيع استمرارًا لمنطق "قانون مقاطعة إسرائيل"، الصادر عن جامعة الدول العربيّة سنة 1955، وتبنته إذًا عدّة دول عربيّة، وهو ينصّ في مادّته الأولى على ما يلي: "يُحظر على كلّ شخص، طبيعيّ أو معنويّ، أن يَعتقد، بالذات أو بالواسطة، اتّفاقًا مع هيئات أو أشخاص، مقيمين في إسرائيل، أو منتمين إليها بجنسيّتهم، أو يعملون لحسابها أو لمصلحتها، وذلك متى كان موضوع الاتّفاق صفقاتٍ تجاريّةً أو عمليّاتٍ ماليّةً أو أيّ تعاملٍ آخر مهمما كانت طبيعته..."

أمّا التوجّه التفصيلي لتعريف التطبيع، فيظهر أفضل ما يظهر في التعريف الذي قامت بطرحه حركة مقاطعة إسرائيل "بي دي إس" ونشرته على موقعها الإلكترونيّ على أنّه "محاولة لتأصيل ما نعني بالتطبيع، أملين أن يكون هذا التعريف مرجعيّة عند اختلاف الآراء".

التعريف هو كالتالي: "التطبيع هو المشاركة في أي مشروع أو مبادرة أو نشاط، محلي أو دولي، مصمم خصيصًا للجمع (سواء بشكل مباشر أو غير مباشر) بين فلسطينيين (و/أو عرب) وإسرائيليين (أفرادًا كانوا أم مؤسسات) ولا يهدف صراحة إلى مقاومة أو فضح الاحتلال وكل أشكال التمييز والاضطهاد الممارس على الشعب الفلسطيني. وأهم أشكال التطبيع هي تلك النشاطات التي تهدف إلى التعاون العلمي أو الفني أو المهني أو النسوي أو الشبابي، أو إلى إزالة الحواجز النفسية. ويُستثنى من ذلك المنتديات والمحافل الدولية التي تُعقد خارج الوطن العربي، كالمؤتمرات أو المهرجانات أو المعارض التي يشترك فيها إسرائيليون إلى جانب مشاركين دوليين، ولا تهدف إلى جمع الفلسطينيين أو العرب بالإسرائيليين، بالإضافة إلى المناظرات العامة. كما تُستثنى من ذلك حالات الطوارئ القصوى المتعلقة بالحفاظ على الحياة البشرية، كانتشار وباء أو حدوث كارثة طبيعية أو بيئية تستوجب التعاون الفلسطيني - الإسرائيلي".

وحددت حركة المقاطعة على نحو تفصيلي المجالات والأنشطة التي تدخل في هذا الإطار.

التطبيع الثقافي وفلسطينيو الداخل

تُطرح مسألة التطبيع الثقافي، في الغالبية العظمى من الحالات، في إطار توجيه نقد "سلوك" ما يقوم به مثقف أو مبدع عربي، بحيث يكون لهذا السلوك علاقة ما بإسرائيل، نحو:

1. زيارة المناطق المحتلة عام 67 أو 48 بجواز سفر والحصول على فيزا من سفارة إسرائيلية في عاصمة عربية.
2. المشاركة في عمل أو نشاط ثقافي فني في إسرائيل أو تدعمه جهات إسرائيلية أو صهيونية.
3. إجراء مقابلة مع وسيلة إعلام إسرائيلية.
4. ترجمة أعمال أدبية من العبرية وإليها.
5. عرض إنتاج فني بتمويل إسرائيلي في حدث ثقافي عربي.

بالإضافة إلى ذلك، اعتُبرت العلاقة مع فلسطينيي الداخل، في الأوساط الثقافية العربية، بشكل عام، تطبيعًا ثقافيًا، إن كان ذلك في الدول العربية التي عقدت سلامًا مع إسرائيل، أو في تلك التي ما زالت في حالة عداء أو مقاطعة للدولة العبرية، بالأساس لكونهم يحملون الجنسية الإسرائيلية، وكذلك بسبب الصورة النمطية السلبية حول سلوكهم السياسي والتشكيك في انتمائهم، ولذا عانوا من الإقصاء من المشهد الثقافي العربي.

يكتب سلمان ناطور عن هذه الحالة ما يلي: "وهناك أوساط (عربيّة) أخرى تطرح علينا سؤال الانتماء من باب التشكيك بهذا الانتماء، أي الاعتقاد الخاطئ أنّنا "تأسرنا ونصهيننا وتعبّرنا" وقطعنا وشائجنا بشعبنا وأمّتنا، حتّى إنّنا نُتهم بالتطبيع لأننا نزور وطننا عربياً حاملين جواز السفر الإسرائيلي، ولأننا نترجم الأدب العبري ونُجري حوارات مع المثقّفين الإسرائيليين، ما يضطرنا أحياناً إلى تقديم "شهادات حسن سلوك" علانية بالعودة إلى نضالاتنا البطوليّة، منذ أيام الحكم العسكريّ وحتّى انتفاضة أكتوبر... (ناطور، 2007).

لقيت تهمة التطبيع رفضاً محدوداً من قبل المثقّفين العرب. من بين هذه الأصوات القليلة كان الناقد فيصل درّاج الذي يقول في هذا الصدد: "إلى جانب قضيةّ "التطبيع الثقافيّ"، وقومها قاضٍ ومُتهم مختلفان، تقف قضيةّ أخرى أكثر أيلاماً. فلقد رمى التاريخ على الفلسطينيين بصدفة حزينة مملوءة بالمفارقة، لا تتيح له أن يبقى في فلسطين إلّا إذا اعترف، مكرّهاً، بمن احتلّ بيته وأرضه وأطياف أجداده. وكان على الفلسطينيّ، في شرط له ملامح التراجيديا الكاملة، أن يتعايش، بقدر ما استطاع، مع المحتلّ وقوانينه وأن يحمل جواز سفره أيضاً، وذلك في معادلة غريبة تتبادل فيها الحرّيّة والقيّد المواقف" (درّاج، 1999).

لقد أشار بشارة في مقالته، المذكورة أعلاه، قائلاً: "أمّا في حدود 48 فليس ثمة معنى للتطبيع أو رفضه، فالعربيّ الفلسطينيّ يولد داخل حدود 48 بمواطنة إسرائيليةٍ وجواز سفرٍ إسرائيليّ. وتُشكّل هذه المواطنة الأساس القانوني لبقائه على الأرض في ظلّ السيادة الإسرائيليّة. المواطن العربيّ في الداخل يدرس في المدارس، حسب المنهاج الذي أقرّته وزارة التربية والتعليم الإسرائيليّة. ويذهب إلى جامعةٍ إسرائيليّة، ويدفع ضريبة الدخل وغيرها من الضرائب، ويطلب التراخيص ويتلقّى الخدمات من مؤسّسات الدولة، ويطلب بخدمات كهذه. لا مكان هنا لاستخدام مصطلح التطبيع، بمعناه في مصر مثلاً في هذا السياق، وإلّا أصبح النضال من أجل حقوق المواطنة يُعتبر نضالاً من أجل التطبيع [...] وعلى الرغم من الحياة في ظلّ القانون الإسرائيليّ، وفي إطار المواطنة الإسرائيليّة، يبقى هناك فرق شاسع بين الخدمة في الجيش الإسرائيليّ ورفض الخدمة فيه مثلاً، وبين قبول الرموز الإسرائيليّة والتمسك بالرموز الفلسطينيّة. ثمة فرق بين الرضوخ لتعامل إسرائيل مع العرب كأقلّيّة واحدة إلى وطنهم وكبرياء السكّان الأصليين. ويتجلّى هذا الفرق في الموقف والخطاب السياسيّين الثقافيّين، وفي السلوك السياسيّ أيضاً، فليس الأمران على حدّ سواء" (بشارة، 2016). لقد خصّصت حركة مقاطعة إسرائيل "بي دي إس" وثيقة "مبادئ ومعايير تطبيق المقاطعة الأكاديميّة والثقافيّة لإسرائيل من قبل الجماهير الفلسطينيّة في أراضي العام 1948"، وكتبت في مقدّماتها: "انطلاقاً من خصوصيّة وضع فلسطينيّ 48، اجتهدت الحملة سنوات خلت، من خلال لقاءات وجدالات وحوارات مع مثقّفين/

ات وطلبة وأكاديميين/ات وفنّانين/ات ونشطاء اجتماعيين في مناطق 48، من أجل صياغة معايير ثلاثم واقعهم/ن المركب [...] إنّ الفلسطينيين الذين صمدوا في مناطق 48 إبان النكبة، والذين اضطروا لحمل الجنسية الإسرائيلية من أجل ضمان بقائهم في وطنهم، وتعرضوا للحكم العسكري والاقتراع والتهميش ونظام تمييز عنصري مُمأسس ومقتن، هم جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة ونضاله من أجل تقرير مصيره وإحقاق حقوقه الوطنية والتاريخية. إنّ المقاومة الشعبية والثقافية والسياسية التي قام بها شعبنا في مناطق 48 بقواه الرئيسية كان لها أكبر الأثر لا في ترسيخ فلسفة الصمود في وجه الاقتراع فحسب، بل وفي بلورة الهوية الوطنية العربية - الفلسطينية في الداخل والمساهمة الهامة في بلورتها لدى جميع الفلسطينيين في كل أماكن تواجدهم في الوطن والشتات".

تميّز حركة المقاطعة في هذه الوثيقة بين مفهومَي حقوق المواطن/ة والتطبيع، إذ تؤكد ما يلي: (أ) لا مانع من الحصول على ميزانيات ثقافية وفنية وصحية وغيرها من الوزارات الحكومية كحق طبيعي للمواطنين كدافعي الضرائب؛ (ب) العلاقات اليومية المعتادة بين فلسطينيي الـ48 واليهود - الإسرائيليين في أماكن العمل والدراسة والمشاة والمؤسسات وغيرها لا يمكن أن تشكل هي بحد ذاتها تطبيقاً؛ (ج) النضال المشترك مع القوى الإسرائيلية المعادية للصهيونية ضد الاحتلال والأپارتهايد ليس تطبيقاً. أمّا إسهام فلسطينيي الـ48 في الحملة، فيكون في الأساس بعدم تمثيل إسرائيل أو مؤسساتها الخاضعة للمقاطعة في المحافل الإقليمية والدولية؛ وعدم المشاركة في وفود إسرائيلية (سمية أو برعاية منظمات صهيونية عالمية) في زيارات دولية؛ وعدم توفير غطاء فلسطيني، أي "ورقة توت"، لمن يخالف معايير المقاطعة؛ عدم المشاركة في أنشطة إسرائيلية ذات طابع دولي وخاضعة للمقاطعة؛ وعدم المشاركة في أنشطة تُنظّمها أو ترعاها المؤسسات الصهيونية الدولية في إسرائيل أو في الخارج؛ ودعم وترويج المقاطعة الدولية للمؤسسات الإسرائيلية المتواطئة في انتهاك القانون الدولي، وكتابة الرسائل والعرائض التي تدعو إلى المقاطعة الثقافية أو الأكاديمية العالمية (أو التوقيع على الرسائل والعرائض تلك)، وتوثيق تجارب التمييز العنصري والانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان، وغيرها. كذلك تؤكد الوثيقة في نهايتها على أهمية رفع الوعي في الوطن العربي حول فلسطينيي الـ48، وأهمية أن تقوم الجهات ذات الصلة في العالم العربي بالتمييز بين التطبيع والتواصل الفني والثقافي.

يشير الكاتب سماح إدريس، أحد أبرز الناشطين في "حركة مقاطعة داعمي إسرائيل في لبنان"، في مقاله "التطبيع الثقافي: التعريف، المخاطر، القانون، المعايير، الذرائع، المسؤولية"، إلى ما يلي: "المسألة الأكثر تعقيداً في مجال التطبيع، ألا وهي وضع أهلنا داخل فلسطين المحتلة عام 48، أيّ أهلنا الذين بقوا في بلداتهم وقراهم بعد إنشاء دولة "إسرائيل". فهؤلاء يواجهون نوعين من التطبيع: قسرياً وإرادياً.

التطبيع القسريّ هو اضطرارهم إلى العمل اليوميّ في ظروف الاحتلال المتواصلة منذ سبعة عقود، واضطرارهم إلى استخدام الخدمات الإسرائيليّة العامّة (من مستشفيات ومدرّسات وجامعات إلخ...). أمّا التطبيع الإراديّ فهو ما يمارسه بعضهم على غير اضطرار، من قبيل التطوّع لتمثيل "إسرائيل" في مندييات أو مهرجانات دوليّة" (إدريس، 2017). في المقال ذاته، يكتب إدريس قائلاً إنّ الحركة اقترحت تعديلاً على قانون "مقاطعة إسرائيل" في لبنان بشأن "إضافة تعديل يفيد استثناء فلسطينيّ 1948 من المقاطعة ما داموا لا يعملون جسراً للتطبيع مع العدو" (إدريس، 2017).

3. المنهجية

تسعى هذه الورقة لفهم آفاق بناء العلاقة الثقافيّة، من خلال فحص تأثيرها على مسألة التطبيع الثقافيّ، في تشكّلها الآنيّ، الناتج عن مختلف التحوّلات، بما فيها استحداث جواز السفر الفلسطينيّ، اعتماداً على منهجية تحليل الخطاب الإعلاميّ السياسيّ لأشخاص وجهات في أحداث معيّنة متعلّقة بالمسألة قيد البحث، يجري التعامل معها كحالات دراسيّة تمثّل جوانب عدّة ذات أهميّة. لقد اختيرت آليّة البحث هذه كونها تمكّنا من تشخيص الخطاب السائد في لحظة تاريخيّة معيّنة، قد تفيدنا في فهم ما يمكننا أن نطلق عليه "الواقع" الآنيّ للمسألة قيد البحث. كذلك اختيرت حالات دراسيّة معيّنة تُظهر التحوّلات والمواقف وردود الفعل المختلفة والتوجّهات والخيارات المتباينة لبناء هذه العلاقة، والأفكار المختلفة حولها، وكذلك حدودها وإشكاليّاتها في مسألة "حقيقيّة"، وهي تصبّ على نحوٍ مباشر وواضح في موضوع البحث.

سيشمل البحث استعراضاً للوضع القائم في تحديّ التطبيع الثقافيّ، وتحليلاً لحالتين دراسيّتين، الأولى ذات صلة بالعلاقة الفرديّة، والثانية ذات صلة بالعلاقة الجماعيّة.

4. التحليل

1.4 أشكال العلاقة الثقافيّة:

بين المباشر وغير المباشر، وبين الفرديّ والجماعيّ

تقتصر الأساليب المتبعة في أوساط الفلسطينيّين في مناطق الـ48 لمواجهة تحديّ التطبيع الثقافيّ كعائق أمام بناء علاقة ثقافيّة مباشرة مع العالم العربيّ، على المبادرة في المستوى الفرديّ، ونشهد ما يقارب الغياب الكامل لأيّ تحرّك جماعيّ منظم، إلّا في حالات نادرة سنأتي على ذكر إحداها في فصل التحليل.

إنَّ ما أنشئ من علاقات ثقافية مع العالم العربي كان نتاج جهد ومحاولات أفراد؛ مبدعين ومثقفين فلسطينيين بارزين من مناطق الـ48، كانت لديهم العلاقات والقدرات لتحقيق إنجازات فردية في التواصل، ولم تحل هذه العلاقات، في كثير من الحالات، من فهم التطبيع الثقافي، خصوصاً عند القيام بزيارة دولة عربية كأقصى حالة من التفاعل الثقافي المباشر.

لقد زاد التفاعل الثقافي المباشر للمبدعين الفلسطينيين مع الدول العربية بعد أن استُحدثت، في السنوات الأخيرة، إجراءً جديد في السلطة الوطنية الفلسطينية، يمكن من استصدار جواز سفر فلسطيني مؤقت للمبدعين الفلسطينيين من مناطق الـ48، من خلال تقديم طلب لوزارة الثقافة الفلسطينية يتضمن دعوة من مؤسسة، رسمية أو أهلية، في دولة عربية لا تسمح بدخول من يحملون جواز السفر الإسرائيلي. تقوم وزارة الداخلية الفلسطينية باستصدار هذا الجواز، بعد إجراءات معينة تقوم بها لفحص الطلب المقدم، ثم تقوم بتسجيل بياناته في سجلاتها. في حالات كثيرة، تطلب وزارة الثقافة الفلسطينية من المبدع الذي حصل على جواز أن يعيده بعد استخدامه للسفر إلى الدولة العربية، ليطلبه من جديد إن دُعِيَ ثانية.

أحدث هذا الإجراء تحولاً كبيراً في العلاقة الثقافية بين فلسطينيي الـ48 والعالم العربي، وبخاصة مع لبنان وبعض دول الخليج. لقد تمكّن عدد كبير من المبدعين الفلسطينيين، كأفراد، من المشاركة في المهرجانات والفعاليات الثقافية الفنية، على الرغم من خطورة خطوتهم التي شكّلت تحدياً قانونياً، كون إسرائيل تمنع مواطنيها من زيارة "دول عدو". وكانت المشاركة المتتالية لفنانين شباب فلسطينيين من مناطق الـ48 في برامج المسابقات الغنائية ذات الشعبية الواسعة، التي نُظمت في لبنان (على رأس قائمة الدول العدو) ووصولهم إلى مراكز متقدمة، من أهم ما حقّقه هذا الإجراء، الذي ما كانت هذه المشاركة لتُحصل من دونه، من تحول على المستوى الشعبي العربي، ومن موضوعة، حتى لو كانت موضعية فقط، في المشهد الثقافي العربي العام.

يضاف هذا التحول إلى تحولات أخرى، جرت في العقدين الأخيرين، أثرت على بنية العلاقة الثقافية، بتعريفها الواسع، بين العرب الفلسطينيين في مناطق الـ48، والعالم العربي، ما انفكت تؤثر على إمكانات تطور هذه العلاقة التي ما زالت في طور التشكل.

كان لاتفاق وادي عربة (اتفاقية السلام بين الأردن وإسرائيل) أثر كبير في هذا التحول؛ فالأردن بلد قريب جغرافياً وثقافياً، وقد أتاح عبور الجسر إلى الضفة الشرقية من نهر الأردن تماساً مباشراً للجماهير الفلسطينية بالثقافة العربية على كل مجالاتها، من خلال الدراسة في الجامعات، والمشاركة في حضور المهرجانات الثقافية والفنية العربية، والسياحة الثقافية، واقتناء الكتب، كما تطوّرت مع السنين

تعاونات في مجال النشر، وشارك مبدعون من مناطق الـ48 في أنشطة أدبية وفنية مختلفة.

كذلك كان لتطورات الاتصالات والإعلام، في العقدين الأخيرين، تأثير على التفاعل الثقافي غير المباشر، وعلى وجه التحديد صعود ورواج الفضائيات التي زادت من انكشاف العالم العربي على الفلسطينيين في الداخل وخصوصيتهم السياسية، في فترة ما بعد الانتفاضة الثانية التي شهدت أصلاً تحولات في الخطاب السياسي عندهم، من حيث تعزيز الهوية الوطنية والقومية ومواجهة الفكر الصهيوني، لأسباب لا مجال للخوض فيها هنا. علاوة على هذا، أثرت مواقع الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي تأثيراً بالغاً على التفاعل الثقافي المباشر وغير المباشر.

كذلك تسمح تونس والمغرب ودول خليجية، كقطر والإمارات مثلاً، بدخول المثقفين والمبدعين الفلسطينيين من مناطق الـ48 بجواز سفرهم الإسرائيلي، ضمن إجراءات تأشيرة خاصة، للمشاركة في أنشطة وبرامج ثقافية. لكن تبقى سياسة هذه الدول غير منهجية أو غير ثابتة في هذه المسألة.

2.4. الحالة الدراسية الأولى: أزمة زيارة محمد بكري إلى لبنان

قام الفنان محمد بكري (1953) بزيارة إلى لبنان بجواز السفر الفلسطيني، في نهاية شهر أيلول عام 2017، للمشاركة في فعاليات أسبوع "أيام فلسطينية" في بيروت، الذي عُرضت خلاله أفلامه ومسرحياته، والذي كان بتنظيم جمعية "أساس للثقافة والفنون" و "دار النمر" و "مسرح المدينة" وجريدة "الأخبار". ووصف زيارته إلى لبنان بأنها "انتصار على القوانين العنصرية التي تحرم أصحاب الأرض الأصليين من حقهم في التواصل مع امتدادهم الحضاري والثقافي والجغرافي في محيطهم العربي".

خلال وجود بكري في لبنان، أصدرت مجموعة من الناشطين والمثقفين الأردنيين والفلسطينيين عريضة بعنوان "بيروت ليست مسرحاً للتطبيع الثقافي"، اعتبروا فيها زيارة بكري "تطبيعاً مرفوضاً مع إسرائيل". وجاء في نصّ العريضة: "نحن الموقعين أدناه من مثقفين في الأردن وفلسطين، نستهنج احتضان عاصمة المقاومة العربية، بيروت، حالة تطبيعية معروفة، عُرفت بسخريتها من خطّ المقاومة وعروية فلسطين، هي حالة محمد البكري، وعبرت عن ذلك بالعمل في السينما الصهيونية واختيار نصوص بعينها لكاتب، قبل جائزة مجرم الحرب الصهيوني إسحق رابين، وقامت بلدية تل أبيب بتسمية أحد شوارعها المحتلة باسمه، وهو إميل حبيبي". وقد استدرك مُعدو العريضة بالقول: "إنّ استهجان هذه الدعوة والاحتجاج عليها يأتي في سياق محدد هو مناهضة التطبيع بأشكاله كافة ومنها التطبيع الثقافي المباشر وغير المباشر، وليس له أدنى علاقة بالجنسية المفروضة على أهلنا في

الأرض المحتلة عام 1948".

بعد هذه العريضة وما أثارته من رد فعل غاضب من قبل محمد بكري، أصدرت "حملة مقاطعة داعمي إسرائيل في لبنان" بياناً قالت فيه: "حين علّت أولى صيحات التنديد بالزيارة، عكفت الحملة على دراسة الحالة الراهنة، آخذة في الاعتبار الوضعية الخاصة لشعبنا ولكثير من فئاته داخل فلسطين المحتلة عام 48". وأضافت: "وقد وجدنا، كما وجد كثيرون غيرنا، أنّ بكري قدّم أعمالاً مسرحية وسينمائية شكّلت إدانة واضحة لممارسات الاحتلال السائدة، وأنّه حمل الوجد الفلسطيني عالياً. ونتيجة لذلك تعرّض لغضب قطاع واسع داخل الكيان الصهيوني". ويضيف البيان بعد ذلك: "ولكنّه، من جهة ثانية، يخرق مألوفات المقاطعة العربية، لا لجهة قبول التمويل الإسرائيلي فحسب (فغالبيّة المخرجين الفلسطينيين في فلسطين 48 تلقوا مثل هذا التمويل في حقبات سابقة على الأقل)، وإنما أساساً لجهة اتّخاذ بكري بعض المواقف السياسيّة "الإنسانية" المهادنة التي تروّج للسلام "المحتوم" بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتدين العمليّات العسكريّة ضدّ الإسرائيليين". وينتهي بيان الحملة بأنّ حملة المقاطعة "تعتبر أنّ الموقف من فلسطيني 48، الذين هم جزء أساس من شعبنا ونضاله، يحتاج منّا جميعاً إلى وضع معايير تتسم بالوضوح والمرونة في آن؛ وهذا ما لم يحدث بالصورة المتوخاة منذ احتلال فلسطين سنة 1948".

وفي معرض ردّ بكري على الاتّهامات قال: "فعل التطبيع مع العدو الصهيوني هو خيانة".

بعد ذلك، طالبت وزيرة الثقافة الإسرائيليّة، ميري ريچف، المدعي العامّ للحكومة بفتح تحقيق مع بكري بسبب زيارة "دولة عدوة والتحريض ضدّ الدولة"، وقالت ريچف: "عدم وجود ردّ قويّ من أجهزة تطبيق القانون يفضي الشرعيّة على هذا النوع من السلوك المرفوض". أمّا نائب وزير الإسكان الإسرائيليّ، جاكى ليقي، فقد صرّح قائلاً: "عندما يكون هنا [بكري] فهو عربيّ إسرائيليّ، لكن في لبنان مريح له أن يعطّ ويحرّض وينسى أنّ إسرائيل تموّله من أجل إقامة ثقافته وأجنّده".

قد يتضمّن المقطع التالي من المقابلة التي أجراها الإعلاميّ اللبنانيّ المعروف زاهي وهبي، في برنامج "بيت القصيد"، تلخيصاً للموقف الآتي من التطبيع وخصوصيّة فلسطيني 48 الذي عبّر عنه بكري بدقّة:

"محمد بكري: أنا رافض للتطبيع مع الاحتلال الإسرائيليّ من قبل العرب الذين يعيشون خارج (إسرائيل) في الدول العربيّة، وأنا أرفض التطبيع مع الاحتلال الإسرائيليّ ومع الأيديولوجيّة الصهيونيّة.

زاهي وهبي: نعم، هل من السهل عليكم كفلسطينيين في الداخل، كمُبدعين فلسطينيين مثل حضرتك، مسألة الحفاظ على الهويّة الفلسطينيّة، مسألة المواجهة اليوميّة مع الاحتلال الإسرائيليّ للتمسك بهويّتكم العربيّة الفلسطينيّة؟

كم هي مسألة شاقّة، وكم هي صراع يوميّ؟

محمد بكري: التمسك بالهويّة والنضال من أجل الحفاظ على الهويّة الوطنيّة، وأن تبقى أيضاً إنساناً، هو من شبه المُستحيل، وأحياناً يتمثّل ذلك في رغبة الحُبز، في المعيشة، وهذه ليست هواية. لذلك أنا أُلوم المثقّفين العرب أو أشباه المثقّفين الذين يضعوننا في خانة التطبيع وأنا ما زلتُ حيّاً. أين أذهب؟ أين أذهب؟

تحليل الحالة:

تُبرز الأزمة عدّة نقاط هامّة تقيد التحليل ووضع السياسات:

- المبدع الفلسطينيّ من مناطق الـ48 يبقى عرضة لزيح العلاقة معه في خانة "التطبيع مع إسرائيل"، وذلك على الرغم من: (1) حيازته جواز السفر الفلسطينيّ ودخوله إلى الدولة العربيّة به؛ (2) ملاحقته السياسيّة في إسرائيل بسبب فنّه المناهض للاحتلال؛ (3) خطابه السياسيّ الوطنيّ والقوميّ والمعادي للصهيونيّة؛ (4) هويّة الجهات الداعية له، وهي جهات فلسطيّية ولبنانيّة، من بينها جريدة "الأخبار" التي تثير قضايا التطبيع ومناهضته على الدوام؛ (5) ازدياد الوعي والحساسيّة لخصوصيّة الظروف السياسيّة والحياتيّة التي يعيشها الفلسطينيّون في مناطق الـ48، إلا أنّ كلّ ذلك لم يحم بكري من تهمة التطبيع، ولم يمنع حتّى الأطراف ذاتها التي طوّرت مفهوم "التطبيع القسريّ" من أن تتجنّب التطبيق المنهجيّ لمفهومها نفسه، وأن تحوّل -مثلاً- موقفاً إنسانياً أو سلميّاً أو ديمقراطياً أو مؤيداً لحلّ سياسيّ معيّن إلى تهمة بالتطبيع.
- التهديد القانونيّ الإسرائيليّ بمحاكمة المبدع أو المثقّف الذي يقوم بزيارة دول عربيّة معيّنة بتهمة "زيارة دولة عدوّ" هو تهديد حقيقيّ وسلاح قد تستخدمه المؤسّسة الإسرائيليّة، الخاضعة لسيطرة اليمين المتطرّف، في التوقيت الذي تراه مناسباً، وهو ما يستدعي التفكير في تبعات هذه الزيارات مستقبلاً ضمن الوضع القانونيّ القائم، تماماً كما يستدعي التفكير في الأسباب التي جعلها لا تستخدمه؛ إذ إنّ عدم تقديم أيّ مبدع قام بزيارة هذه الدول للمحاكمة يؤكّد سياسة "غض النظر" الإسرائيليّة تجاه هذه الظاهرة، التي من غير الواضح تماماً دوافعها الحقيقيّة ولا مداها الزمنيّ.
- سياسة الحكومة الإسرائيليّة في تحويل الميزانيات المرصودة للثقافة، والتي تحصل عليها الجمعيات والمشاريع الثقافيّة، إلى أداة لفرض الهويّة الإسرائيليّة، لا على المنتج الثقافيّ المدعوم فحسب، بل على المبدع نفسه كذلك، واستخدام هذه السياسة لتكريس العزلة الثقافيّة للفلسطينيّين، والصورة السلبيةّ عنهم، أو لتحويل المنتج أو المبدع إلى "جسر للسلام"

بكونه "إسرائيليًا". وهذا ما سبق أن شهدناه بعد قضية المخرجة سهى عرّاف وفيلمها "فيللاً توما" الذي رفضت أن يمثل "إسرائيل"، وشنت حملات إسرائيلية ضدها، ولوحقت وطولبت بإرجاع الميزانيات، وعلى أساس هذه القضية، فُرضت إجراءات تُرغم المخرج الذي يحصل على ميزانية من صندوق إسرائيلي أن يصرح أنه يعرف نفسه كمخرج إسرائيلي، وفيلمه كفيلم إسرائيلي؛ وهذا بطبيعة الحال ابتزاز سياسي وإكراه قومي وثقافي.

3.4. الحالة الدراسية الثانية: اتحاد الكتاب والأدباء العرب

لظالما قامت الاتحادات الأدبية والنقابات الفنية العربية بدور مركزي في مناهضة التطبيع الثقافي، وقد شمل هذا الأمر الرفض القاطع لإنشاء أية علاقة مع التنظيمات الفلسطينية في مناطق الـ48 (لا مجال هنا للخوض في إشكالية التنظيم النقابي وبناء المؤسسات الجمعية في المجتمع الفلسطيني في الداخل). من بين هذه الاتحادات العربية برز "الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب"، الذي تأسس عام 1954، ويضمّ الاتحادات والروابط والنوادي الأدبية في الأقطار العربية كأكبر تجمع أدبي عربي. يعتبر الاتحاد مقاومة التطبيع أحد أهم الأهداف التي يقوم عليها، حتى إنه جمّد عضوية الاتحاد الفلسطيني بعد توقيع اتفاق أوسلو عام 1993، وكان الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب يقاطع ويمنع أي تعامل ثقافي رسمي مع الحركة الأدبية والثقافية العربية في مناطق الـ48.

في العام 2014، قام اتحاد الأدباء والكتاب الفلسطينيين، الذي يرئسه الشاعر مراد السوداني، بجهود لإعادة عضوية اتحاد الكتاب الفلسطينيين في الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب، حيث اجتمع مع الأمين العام الكاتب محمد سلماوي في القاهرة، الذي رحّب من جهته بالخطوة، وبدأت المساعي لإعادة عضوية الاتحاد العام للكتاب والأدباء الفلسطينيين، بشرط أن تشمل العضوية جميع مركبات المشهد الأدبي الفلسطيني المتشظى تاريخياً، ليشمل عضوية تنضمّ إليها التنظيمات الرسمية في مناطق الـ48 والشتات، بالإضافة إلى الاتحاد العام الذي مقرّه في رام الله.

إثر هذه التحركات، جرى قبول "الاتحاد العام للكتاب العرب الفلسطينيين-48" (التظيم الرسمي للكتاب في مناطق الـ48) الذي تأسس عام 2010، كعضو رسمي بعضوية كاملة في المكتب الدائم والمجلس العام للاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب. في حزيران عام 2015، شارك الشاعر سامي مهنا، رئيس "الاتحاد العام للكتاب العرب الفلسطينيين-48"، في اجتماع المكتب الدائم للاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب، الذي عُقد في مدينة طنجة في المغرب، وقد أشار البيان الختامي للاجتماع إلى "ترحيب المكتب الدائم بتمثيل عرب فلسطيني 48 داخل الشريط

الأخضر كعنصر أساسي في الوفد الفلسطيني، على أن يكون ذلك تقليدًا ثابتًا في جميع اجتماعات وفعاليات الاتحاد العام مستقبلاً، وقرّر الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب، ولأوّل مرّة في تاريخه، تخصيص جائزة سنوية للكتاب والشعراء الفلسطينيين في مناطق الـ48.

اعتبر مهناً أن مشاركته "حدث أدبي وثقافي وقومي ذو أهميّة بالغة ودلالات قد تفتح أمامنا آفاقاً رحبة للتواصل والتفاعل مع محيطنا العربي مع كلّ ما يمرّ به هذا الوطن من جراح في الظروف الراهنة [...] هذا حدث تاريخي له أبعاد ومعانٍ وطنية وقومية، وعامل محمّز للإبداع والانفتاح أكثر على الفضاء الثقافي والحضاري، خصوصاً أنّ الموقف السابق للاتحاد العربي كان يقاطع أيّ تعامل ثقافي رسمي للحركة الأدبية والثقافية بالداخل تحاشياً ورفضاً للتطبيع".

وتابع مهناً: "إنّ التعامل السابق معنا في إطار مقولة التطبيع هي حالة أساءت لنا ولصمودنا التاريخي وتمسكتنا بهويّتنا الوطنية على أرضنا التاريخية، وكذلك انتمائنا لشعبنا وأمتنا، ممّا شكّل غيباً آخر. وأستطيع القول إنّ هذا الظلم تلاءم من حيث يدري أو لا يدري أصحاب هذه القرارات مع المشروع الصهيوني الإقصائي الذي يحاول دمجنا وصهرنا داخل مشروع الأسرلة"، وقد عزا مهناً سبب هذه التحوّلات إلى "اختلاف بالوعي والإدراك لدى النخب العربية المثقفة إزاء وضعيتنا وحالتنا السياسيّة والثقافية بعد الانفتاح الإعلامي... ومساعدتنا الخاصة لتغيير هذه الصورة النمطية عبر التمسك بالهويّة الوطنية والقومية... ورفض التعامل مع المؤسسة الإسرائيليّة كاتّحاد كتّاب عرب فلسطينيين". ويشرح مهناً هذه النقطة أكثر بأنّ ما أحدث التحوّل هو "ثقة الأمانة العامّة للاتحاد بخطّنا ومشروعنا الوطني والقومي كحركة ثقافية مندمجة بالحركة الثقافية والقومية والمتناغمة معها بمقاطعة التعامل والتطبيع مع الكيان الصهيوني، وأيضاً أنّنا لم نلجأ لأيّ تمويل أو قبول جوائز من المؤسسة الإسرائيليّة، ما يعني أنّنا حافظنا على استقلاليّة وحرّيّة الفكر والإنتاج الأدبي والثقافي".

لا مجال هنا للخوض في قضايا ذات أهميّة متعلّقة بالأداء التنظيمي لهذه الاتّحادات، ولا مجال أيضاً لطرح الجدل السياسي الذي رافق عقد اجتماع الاتحاد العام عام 2018 في العاصمة السوريّة دمشق، وما يعكسه من نفوذ سياسي على التنظيمات ضمن الصراع الذي تشهده المنطقة بين مختلف القوى. بيدّ أنّه من الجدير الإشارة إليها كعوامل ذات صلة ومؤثّرة في سيرورة بناء ومأسسة العلاقة الجماعيّة، إذ إنّها تتطلّب إستراتيجيّات وسياسات لمدى بعيد تلائم العمل على المستويين الإقليمي والدوليّ البالغين التعقيد. الاتّحادات تردّ هنا كحالة دراسيّة ونموذج لآليات العمل الجماعيّ في إطار بناء العلاقة الثقافية.

تحليل الحالة:

- التنظيم المستقل للقطاع الثقافي، بشكل عام أو بتخصصات في مجالات إبداعية معينة، هو خطوة أولى للتواصل البعيد المدى مع الأطر الفلسطينية والعربية. ففي حالة اتحاد الكتاب، ما كانت علاقته مع الاتحاد الفلسطيني العام أو العربي العام لتقوم من الأساس لو لم يكن التنظيم مستقلاً تماماً عن اتحاد الكتاب الإسرائيلي على مستوى العضوية، ولو كان يتلقى الدعم من جهات إسرائيلية؛ وكذلك كان الاتحاد المحلي سيتعرض للملاحقة الإسرائيلية من الجهات التي يرتبط بها تنظيمياً أو تمويلياً لخطوة عضويته في إطار عربي عام يقاوم التطبيع أو تصريحات القيمين عليه. فضلاً عن هذا، التنظيم المستقل يتيح صوغ خطاب مستقل ذي خصوصية للشريحة المنظمة، إذ يتطلب مسار التنظيم، بطبيعة الحال، سيورة صياغة نصوص مؤسسية تتضمن الخلفية والرؤى والأهداف وتصورات عملية، وقد يمكن نتاج هذه السيورة الداخلية، إذا صيغت على نحو مستقل، من التوجه إلى أطر على المستويين الوطني والإقليمي.
- التعاون والتفاهم الفلسطيني الداخلي يشكل شرطاً أساسياً ومدخلاً إستراتيجياً لمأسسة التواصل الثقافي مع العالم العربي؛ فكما تبين، لولا تشكيل وفد فلسطيني من كل مناطق وجود الشعب الفلسطيني، ما كان بالإمكان انضمام وفد فلسطيني الداخل إلى الاتحاد، ولا تسهيل مسار التحول بالموقف تجاههم من رفض التعامل معهم بحجة التطبيع إلى تثبيت مقعدهم في المكتب الدائم وإعطاء جائزة مخصصة لهم.
- التنظيمات والمؤسسات في العالم العربي، على المستوى القطري أو الإقليمي، متأثرة جداً بالتحولات العاصفة التي تشهدها دول المنطقة بعد اندلاع الثورات في عام 2011، والتي عززت من الانقسامات بين الدول العربية وزادتها، وهو ما قد يؤثر سلباً على وحدة واستمرارية واستقلالية قرار الأطر الإقليمية ذات الصلة بالثقافة أيضاً.

5. التقييم

أظهرت الورقة على نحو واضح أنّ العقدين الأخيرين شهدا تحولات مفاهيمية على معنى وإطار مصطلح "التطبيع الثقافي"، من مفهوم مطلق إلى مفهوم تفصيلي، وعلى زيادة الوعي والحساسية لخصوصيتهم السياسية وظروف حياتهم في ما أطلق عليه "التطبيع القسري"، وأنه مع ذلك يبقى المبدع الفلسطيني عرضة لأن يُتهم بالتطبيع الثقافي، فضلاً عن تحولات أخرى في إمكانيات التفاعل الثقافي

المباشر وغير المباشر، بين الفلسطينيين في مناطق الـ48 والعالم العربيّ عمومًا، برز من بينها استحداث إجراء استصدار جواز السفر الفلسطينيّ للمبدعين.

وأكدت الورقة أنّ التطبيع الثقافيّ هو مسألة سياسية بجوهرها لا ثقافيّة (أدبيّة - فنيّة)، وأنّ الانتماء الفلسطينيّ هو المدخل لبناء وتطوير العلاقة الثقافيّة مع العالم العربيّ، وأنّ الوعي بالخصوصيّة السياسيّة للفلسطينيّين في مناطق الـ48 هو شرط لبناء سليم للعلاقة، وأنّ العمل الثقافيّ المستقلّ يسهّل بناء العلاقة الثقافيّة، وأنّه من خلال العمل والتنظّم الجماعيّ يمكن بناء علاقة ثقافيّة مُمأسسة وبعيدة المدى.

بسبب كون التحديّ قيد البحث في هذه الورقة مرتبطًا بالعالم العربيّ، الذي من الصعب التكهّن في الإمكانيّات المستقبلية السياسيّة بشأنه، بعد أن زلزلت الثورات العربيّة التي انطلقت في العام 2011 الكيانات السياسيّة في العالم العربيّ، الذي يشهد ما يشهد من حروب وحروب أهليّة وثورات مضادّة وموجات هجرة وتهجير ونُخب حاكمة جديدة، واحتمال دائم لاندلاع حرب إقليميّة، وتغيّر ديناميكيّ لخارطة التحالفات والخصومات. وقد أعاد الوضع الإقليميّ الجديد طرح مسألة التطبيع، هذه المرّة، بين إسرائيل وبعض دول الخليج الرئيسيّة صاحبة النفوذ والتأثير في العالمين العربيّ والإسلاميّ. كلّ تغيّر في هذا الإطار سيكون له تأثير مباشر على مسألة العلاقة الثقافيّة مع العالم العربيّ. هذه نقطة مهمّة تجب الإشارة إليها للاستدلال على ما هو ممكن كتحدٍّ جديد في المستقبل القريب.

السياسة الإسرائيليّة قد تكون عاملاً مؤثّرًا أيضًا إن غيّرت المؤسسة الإسرائيليّة في نهج سياسة "غضّ النظر" عن الزيارات والتفاعل الثقافيّ المباشر للفلسطينيّين من مواطنيها مع العالم العربيّ، وبخاصّة مع الدول التي تعتبرها عدوّ (مثل لبنان)، وقرّرت، مثلًا، منع هذه الزيارات أو حتّى التواصل عبر الشبكة، من خلال الملاحقة الأمنيّة أو القضائيّة لمن يقوم بهذه الزيارة، ولا سيّما أنّ تهمةً من هذا القبيل قد وُجّهت إلى بعض المواطنين في السابق وسُجنوا بذريعتها.

يظهر من التقرير عدم وجود أيّ جهة، حراكًا كانت أم مؤسسة، تنشط على المستوى العامّ (لا في مجال محدّد)، تهتمّ بهذه القضية الإستراتيجيّة، وتوليها الاهتمام الكافي، ويكون لها دور مبادر في وضع الوثائق المرجعيّة والسياسات وبناء شبكة العلاقات الثقافيّة، والتنسيق مع سائر الحركات والقوى التي تنشط في هذا الإطار.

عمومًا، تبدو هناك إمكانيّة فعليّة للحفاظ على ما تحقّق في السنوات الأخيرة ومكّن من تحسين العلاقات الثقافيّة، على الرغم من عدم اكتمالها ونضوجها، لكن الأمر يتطلّب مبادرة ذاتيّة وتخطيطًا عند المجتمع الفلسطينيّ في مناطق الـ48 والعمل الجماعيّ، والخروج من دائرة ردّ الفعل.

6. التوصيات

هدفت هذه الورقة إلى التمعّن في مسألة التطبيع كعائق في بناء وتطوير العلاقات الثقافية بين الفلسطينيين في مناطق الـ48 والعالم العربي، من خلال الخوض في تاريخ التطبيع وتعريفاته المختلفة، وتحليل الوضع القائم الناتج عن التحوّلات التي حصلت في العقد الأخير تحديداً، وتأثيرها على الإمكانيات المستقبلية لهذه العلاقة الإستراتيجية.

توصي هذه الورقة بما يلي:

1. تشكيل حراك ثقافي فلسطيني عامّ لفنانين ومبدعين ومنتقنين فلسطينيين من مناطق الـ48 (في مختلف مجالات العمل الثقافي والإبداعي) معنيّين ببناء وتطوير وتوطيد شبكة العلاقات الثقافية والتواصل مع العالم العربي، يقوم بالعمل المركز والمنهجي بشأن هذه القضية.
2. اعتماد مضمون "مبادئ ومعايير تطبيق المقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل من قبل الجماهير الفلسطينية في أراضي العام 1948"، التي أعلنتها الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل، كقاعدة أساسية لمساحات وضوابط العمل الثقافي، ومفهوم التطبيع، ضمن المكان والظروف السياسية والقانونية القائمة عند الفلسطينيين في مناطق الـ48، والعمل على نحوٍ مبادر وفعال مع الحملة على تطوير الوثيقة والمراكمة عليها.
3. لقد أدت وثيقة المبادئ والمعايير أعلاه أنّه "من الأهميّة بمكان أن تسهم حملة المقاطعة في رفع الوعي في الوطن العربي حول كون فلسطينيين 48 جزءاً لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني، وفي تشجيع استضافة المؤتمرات والمهرجانات والمعارض والندوات التي تقام في الوطن العربي للفنانين/ات والأكاديميين/ات الفلسطينيين/ات من مناطق الـ48 الذين يلتزمون بمعايير المقاطعة. وبنفس الأهميّة، لا بدّ أن تقوم الجهات ذات الصلة في العالم العربي بالتمييز بين التطبيع من جهة، والتواصل الفني والثقافي وغيره مع فلسطينيين 48 ومع مؤسساتهم الوطنية، من جهة ثانية، بما لا يتعارض مع مبادئ المقاطعة أعلاه".
4. استمرار وزارة الثقافة الفلسطينية في تسهيل مشاركة المبدعين الفلسطينيين في الأنشطة والمشاريع وبرامج الدعم الثقافية الفلسطينية والعربية والعالمية، من خلال مختلف الآليات والإجراءات (وبخاصّة جواز السفر الفلسطيني)، ومختلف المجالات الإبداعية.
5. تنظيم حملة إعلامية ونشاطات حول الثقافة في أوساط الفلسطينيين في الداخل، موجّهة إلى الجهات ذات الصلة بالشأن الثقافي والصحافة والرأي

العالم في العالم العربيّ.

6. تشكيل لجنة دبلوماسية ثقافية مكوّنة من مثقّفين ومبدعين وشخصيات عامّة، بدعم من وزارة الثقافة الفلسطينية، تقوم بالتواصل مع واضعي السياسات ومع النقابات والاتّحادات والشخصيات الثقافية المؤثرة، في مختلف الدول العربيّة، والبدء في دول ذات أهميّة إستراتيجية ثقافيًا وسياسيًا (على وجه التحديد مصر والأردن)، بغية إحلال تغيير جذريّ للتوجّهات القائمة فيها بشأن اعتبار العلاقة مع الفلسطينيين في مناطق الـ48 تطبيقًا ثقافيًا.

7. الاستنتاج

إنّ العلاقة الثقافيّة بين الفلسطينيين في مناطق الـ48 والعالم العربيّ مرّت بتحوّلات سياسيّة خلال العقدين الماضيين، بسبب متغيّرات على عدّة صُعُد، أدّت إلى تخلخل محدود في وضعيّة اعتبار العلاقة "تطبيقًا ثقافيًا" مطلقًا، وصولًا إلى تبلور توجّهات جديدة تهتمّ بإيلاء خصوصيّة واقعيّة السياسيّة وتفهم الظروف والتحدّيات التي خاضوها وحفاظهم على هويّتهم -على الرغم من هذه الظروف والتحدّيات- اهتمامًا خاصًا، واعتبار العلاقة معهم تواصلًا ثقافيًا. في ظلّ التوجّهات والظروف الجديدة، استطاع الكثير من المبدعين والفنانين الأفراد، من مناطق الـ48، بناء شبكة علاقات ثقافيّة في العالم العربيّ وزيارة دول عربيّة وإقامة أنشطة فيها، إلى حدّ تحقيق إنجازات واحتلال مكانة أحيانًا، إلا أنّ هذه الإنجازات تبقى على المستوى الفرديّ وغير ثابتة، ومعرّضة للتهديد بتهمة التطبيع الثقافيّ، إن لم يكن التغيير مؤسّسًا على تغيير سياسات الدول والنقابات والاتّحادات وصنّاع القرار في تلك الدول والمجتمعات تجاه العلاقة الثقافيّة مع فلسطينيّ الـ48، وعلى استثنائهم من مفهوم التطبيع الثقافيّ، بناءً على معايير المقاطعة ذات الصلة بهذه المجموعة ذات الخصوصية، والأهمّ: بناءً على حقّهم الأساسيّ بالتواصل مع امتدادهم العربيّ، وبأن يكونوا جزءًا طبيعيًا منه بعد عقود من الإقصاء الجماعيّ. يتحقّق هذا الأمر بخلق حراك ثقافيّ فلسطينيّ، وباستمرار تسهيل وزارة الثقافة الفلسطينية للتواصل وبناء شبكة العلاقات، وبمنح هذه القضية الأهميّة والأوليويّة في مختلف المحافل الثقافيّة على المستوى العربيّ.

المراجع

كتب ومقالات:

- سماح إدريس، (12 تشرين الأول، 2017). التطبيع الثقافى: التعريف، المخاطر، القانون، المعايير، الذرائع، المسؤولية. مجلة الآداب. تاريخ الاسترجاع من الإنترنت 20 آذار 2018 من: <http://al-adab.com/article> /التطبيع-الثقافى-التعريف،-المخاطر،-القانون،-المعايير، - الذرائع، - المسؤولية
- سميرة أحمد، (2001). غزوبلا سلاح - التطبيع المستحيل. بيروت: دار الكنوز الأدبية.
- هشام البستاني، (19 نيسان، 2013). مقاومة التطبيع: ورقة مفاهيمية. جريدة الأخبار. تاريخ الاسترجاع من الإنترنت 20 آذار 2018 من: <https://www.al-akhbar.com/Opinion/49612>
- عزمب بشارة، (17 أغسطس، 2016). في تطبيع غير الطبيعي (1-3). العربي الجديد. تاريخ الاسترجاع من الإنترنت 15 آذار 2018 من: <https://www.alaraby.co.uk/opinion/2016/8/16> -في-تطبيع-غير-الطبيعي1-3-1
- محمد علي الخالدي، (17 آذار 2010). حول معنى التطبيع وجدوى المقاطعة. جريدة الحياة. تاريخ الاسترجاع من الإنترنت 21 آذار 2018: http://daharchives.alhayat.com/issue__archive/Hayat%20INT/2010/3/17 /حول-معنى-التطبيع-وجدوى-المقاطعة.html
- فيصل درّاج، (1999). تحية إلى سميح القاسم في عيد ميلاده الستين: الإبداع الشعري في الهوية الوطنية. مجلة الدراسات الفلسطينية. المجلد 10، العدد 40 - خريف 1999. ص 136.
- شريف موسى، (16 مارس 2018). نقاشات حول المقاطعة: بين مكافحة التطبيع العربية، والبي دي إس العالمية. مدى مصر. تاريخ الاسترجاع من الإنترنت 21 آذار 2018: <https://madamirror.appspot.com/www.madamasr.com>
- سلمان ناطور، (2007). الجانب الثقافى للتصوّر المستقبليّ. الثقافة، الهوية والرؤيا. عكا: مؤسسة الأسوار.

أخبار وبيانات:

- "مبادئ ومعايير تطبيق المقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل من قبل الجماهير الفلسطينية في أراضي العام 1948" (29 آب 2012). موقع حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS). تاريخ الاسترجاع من الإنترنت 21 آذار 2018 من:
<https://bdsmovement.net/ar/news>
المبادئ-ومعايير-تطبيق-المقاطعة-الأكاديمية-والثقافية-لإسرائيل-من-قبل-الجماهير-الفلسطينية-في-أراضي
- حلقة من برنامج "بيت القصيد" لقاء مع الفنان محمد بكري. (7 تشرين الأول 2017) موقع قناة الميادين. تاريخ الاسترجاع من الإنترنت 1 نيسان 2018 من:
<http://www.almayadeen.net>
- خبر: "اتحاد الكتّاب العرب الفلسطينيين يشارك في مؤتمر الاتحاد العام" (18 حزيران 2016). موقع عرب 48. تاريخ الاسترجاع من الإنترنت 5 نيسان 2018 من:
<https://www.arab48.com>

